

هيئة الأمم المتحدة
حلقة الدراسات الاجتماعية للشرق العربي : بيروت ١٩٤٩
(وفد مصر)

خطط الإصلاح الاجتماعي والاوضاع التاريخية والثقافية في الشرق العربي

محاضرة للدكتور سليمان حزين
الاستاذ بجامعة فاروق الاول . وعضو وفد مصر

يسير الإصلاح الاجتماعي في أمريكا وغرب أوروبا على أساس دراسة المجتمع ونظمه في أوضاعها الحالية ، ومحاولة رسم الخطة للإصلاح في ضوء هذه الدراسة ، ومحاول بعض من يتناولون الإصلاح هناك أن يتبعوا بعض النظم الاجتماعية من حيث تاريخها وتطورها على الزمن وقابليتها للتجديد والإصلاح . ولكن هذا المنحى من الدراسات التي تتصل بالتاريخ الاجتماعي في بلاد الغرب لا يؤخذ به إلا بقدر محدود . ذلك أن النظم والأوضاع هناك معظمها مستحدث نسبياً ، لا يكاد تاريخه يرجع إلى أكثر من قرون قليلة . بل إن كثيراً من تلك النظم لا يرجع إلى أبعد من عصر النهضة الصناعية الحديثة في تلك الاقطار . وبعبارة أخرى ليس للنظم الاجتماعية التي يراد تناولها بالإصلاح هناك تاريخ طويل معقد ، فضلاً عن أن أغلبها نظم متجانسة لأنها نشأت في عصر حضارى واحد .

ويسير الشرق العربي الآن نحو دراسة الأحوال الاجتماعية ومحاولة تناولها بالإصلاح ورسم الخطط العملية لذلك . والاتجاه السائد هو أن نقف أنثر أمم الغرب وأمريكا في هذا الميدان ، فندرس المجتمع في أوضاعه ونظمه «الحالية» ،

ونرسم خطة الإصلاح في ضوء هذه الدراسة . ومع ذلك فإن للشرق ظروفه الخاصة التي تجعل اتباعنا هذه الطريقة واكتفاءنا بدراسة الاحوال الراهة غير كافيين لرسم خطة حكيمه ومستنيرة للإصلاح الاجتماعى .

ولبيان ذلك أود أن استعرض بعض ما انتهت عليه دراسات مبدئية قمت بها في جامعة فاروق الأول خلال السنوات الأخيرة . وانصب أغلبها على البحث في مقومات الحضارة وحياة المجتمع ونشأة نظمته الأساسية في مصر وبعض أهم الشرق العربى . وكان طبيعياً أن يتبين من هذه الدراسة أن كثيراً من أوضاعنا ونظمنا الحالية إنما هي من تراث الماضى في أدواره المتعاقبة . فأهم الشرق تجمع في حياتها ونظمها القائمة بين الماضى والحاضر ، بل إنها من بعض النواحي تعيش في الماضى بقدر ما تعيش في الحاضر أو في المستقبل . ومع ذلك فإن استمساكنا بالقديم ونظمه ليس معناه بالضرورة أننا نحبون للمحافظة على القديم ، وإنما معناه الصحيح أن كثيراً من نظمنا الاجتماعية قد نشأت في بيئة نشأة طبيعية أصيلة ، ولم يكن مستعاراً من الخارج كما هي الحال في غير قليل من النظم الاجتماعية والثقافية والدينية في غرب أوروبا أو في أمريكا . ولما كانت تلك النظم في بلاد الشرق قد نشأت في البيئة وتغذت بلبانها ، فقد عاشت وعمرت لأنها كانت صالحة للبقاء والتعمير . ولذلك فإن أهل الشرق ، لاسيما جماعاتهم الزراعية في بلد كمصر ، لم يجدوا ضرورة ملحة في أن يغيروا كثيراً من تلك النظم . وليس من المقبول أن نفكر باستمرار النظم واستقرار الأوضاع وصعوبة تناولها بالإصلاح والتغيير في بلاد الشرق على أنه راجع إلى حب المحافظة على القديم ، فذلك تعليل ، إن صح من بعض نواحيه ، فهو أبسط من أن يفسر ما حدث في تاريخنا الطويل ، وما اكتشف ذلك التاريخ من أحداث جسام ، اهتزت لها وتغيرت بسببها جوانب أخرى من حياة أبناء الشرق . وإذا نحن اتخذنا مصر على سبيل المثال ، فالتا نجد أن من الصعب أن نسلم بأن

المجتمع المصرى مجتمع جامد محافظ على القديم ، ونحن نعرف أن المصريين قد غيروا لغتهم التى يتكلمون والى يكتبون أكثر من مرة خلال تاريخهم ، واستبدلوا بدينهم ديناً آخر مرة أو مرتين ، وجمعوا بين القديم والحديث فى كثير من مظاهر حياتهم وألوان ثقافتهم ، واتصلوا بالعالم الخارجى واقتبسوا عن أهله وحضاراته فى الشرق والغرب على السواء . بل إن المصريين كانوا محددين حتى فى الجانب المادى والعمل من حياتهم وحضارتهم ، فالزارع المصرى فى الحقل جدد أدواته فى الزراعة والرى ونوع فيها على مر الزمن ، وجدد انواع محصولاته فأضاف اليها نباتات جديدة من وقت لآخر ، لاسيما بعد إدخال نظام الرى الدائم وظهور ما يمكن أن نسميه الثورة الزراعية المصرية فى القرن التاسع عشر ، كما جدد أنواع الحيوان المستأنس وأضاف اليها ما لم يكن معروفاً من قبل . وكل ذلك قلب نظام العمل والاقتصاد الاجتماعى فى الريف والحقل المصرى وكاد يغير معالمة تغييراً شاملاً . وحتى القرية ذاتها قد تغير فيها كثير من الاوضاع لاسيما فى العهد الحديث . فبعد أن كانت القرى مركزاً متجمعة ، تقام فوق كومات صناعية من التراب يتضافر أفراد المجتمع القروى ويتعاونون فى إقامتها والمحافظة عليها لتبقى القرية بآمن من غوائل الفيضان ، جاء نظام الرى الدائم وتضاءل خطر الفيضان وانعدم رى الحياض أو كاد ، فتفرقت القرى وظهرت « العزب » الصغيرة المتناثرة ، ولم تعد بالمجتمع القروى المصرى حاجة إلى أن يتضافر أفرادها ويتعاونوا من أجل إقامة كومات التراب والمحافظة عليها . وبذلك كله تغيرت أوضاع القرية واهتز كيانها كوحدة للمجتمع الريفى فى مصر ، وظهرت مشكلات اجتماعية وقومية خطيرة ، هى التى نحاول الآن أن نتناولها بالاصلاح ، ولكن تشخيص الداء فيها يحتاج ولا شك إلى دراسة عميقة فى الماضى وفى تاريخنا الاجتماعى الحافل بالتغيرات والأحداث .

ومع ذلك فنحن إذا توسمنا فى الدراسة من نطاق مصر الضيق إلى نطاق

الشرق العربي عامة ، فالتنا نستطيع أن نلص عدداً من النواحي الأساسية في تاريخ المجتمع أو المجتمعات البشرية في هذا القسم الخطير من العالم القديم . وقد يكون من المفيد أن نشير إلى كل من هذه النواحي إشارة مجملة لتبيين مبلغ قيمتها بالنسبة لمن يريد تفهم التاريخ الاجتماعي والثقافي لهذا الشرق ، وقيمة ذلك بالنسبة لرسم خطط الإصلاح الاجتماعي في المستقبل .

وأول ما نلاحظه عن تاريخ الشرق أنه تاريخ طويل . امتاز بالتقدم والاستمرار وإن كانت ظاهرة الاستمرار تختلف من حيث مدى انطباقها على مختلف جهات الشرق العربي ، فهي في مصر واضحة تماماً . إذ أن المجتمع الريفي مثلاً تابع حياته في القرية وعمله في الحقل والزراعة دون انقطاع خلال فترة تقارب السبعة آلاف سنة ، أي منذ العصر الحجري الحديث ، ولذلك فإن نظمته استقرت وتبلورت على مر الزمن . أما في جهات أخرى من الشرق العربي ومراكز حضارته القديمة كالعراق الأوسط مثلاً فإن ظاهرة الاستمرار لم تكن بمثل ما كانت عليه الحال في مصر ، فالغزوات المختلفة وعمود الاضمحلال كثيراً ما أدت إلى انقطاع الحياة الزراعية المستقرة في بعض جهات العراق . ولذلك فإن التاريخ الاجتماعي للعراق الأوسط لم يكن مطرداً ولا مستمراً ، وإنما هو قد تشكلت نظمته وتغيرت بعض أوضاعه من عصر لآخر ، مما يجعل الدراسة عسيرة على من يريد أن يرسم خطة للإصلاح في ضوء دراسة تاريخ النظم التي تحكم حياة المجتمع . وهناك مناطق أخرى في الشرق العربي تبين من الأبحاث الحديثة أن نشأة الحياة المستقرة والمدنية لم تكن فيها من القدم بما كانت عليه الحال في مصر أو في العراق ، ولكنها مع ذلك اتسمت باستمرار نظمها واستقرارها وتطورها في بيئتها المحلية على مرور الزمن . ومن تلك البلاد هضبة اليمن التي تمتعت بترية صالحة ومنساح بمطر مناسب . فانتقلت إليها القبائل البدوية من قلب الجزيرة ومن الشمال ، ثم استقرت فيها واشتغلت بالزراعة

دون انقطاع ، ولكنها مع ذلك احتفظت بغير قليل من نظمها البدوية والرعوية . وقد نتيج دراسته التاريخ الحضارى وتاريخ الاقتصاد الاجتماعى بين قبائل اليمن المستقرة ما يفيد المشتغلين بالاصلاح الاجتماعى وبرسم الخطط فيما يتعلق بتوطيد القبائل البدوية والافتقار بها من حالة البداوة الى حالة الاستقرار فى جهات اخرى من الشرق العربى فى الوقت الحاضر . فتجربة اليمن من هذه الناحية كانت تجربة تاريخية ناجحة ، زواج بها أصحابها بين مجموعتين مختلفتين من النظم فى حياة البداوة وحياة الاستقرار . ولا شك أن لنجاحها أسباباً طبيعية وبشرية يحسن الالمام بها عند التفكير فى تجربة مماثلة فى بعض جهات الشرق العربى فى الحاضر أو فى المستقبل .

وثانى ما نلاحظه فى تاريخنا الحضارى والثقافى والاجتماعى أنه ، وإن كان تاريخاً مستمراً وحافلاً بالتجديد ، ولو بدرجات تفاوت مداها من منطقة إلى أخرى . فإن « الجديد » فى ذلك التاريخ لم يكن دائماً لينسخ « القديم » . وإنما جمع سكان هذا الشرق العربى فى حياتهم المتجددة بين كثير من النظم القديمة والنظم الجديدة التى عاش بعضها الى جانب بعض . وقد ترتب على ذلك ، وعلى التوفيق بين القديم والجديد ، أن أصبحت نظمنا الاجتماعية فى مجلتها معقدة غابة التعقيد ، رغم ما قد يبدو عليها من بساطة ظاهرة . بل إن بعض مجتمعات الشرق العربى الحديث ، ومنها مجتمعات المدن فى مصر مثلاً ، يعيش فيها أكثر من جيل واحد . فالمجتمع الحالى هنا يأتلف من مجموعة من الاجيال ، وذلك من حيث النظم ومناحي الفكر والاتجاهات والنزعات بين أفرادها . وقد أدى هذا الى تفاوت كبير فى النظرة الى الحياة وغاياتها ووسائلها المشروعة ، مما يعقد مهمة المشرع أو المصلح الاجتماعى ، بل مما قد يجعل نقطة البدء فى أية حركة جديدة للاصلاح فى بلدان الشرق أن يعمل جاعدين للتقريب بين مختلف الاجيال التى يعاصر بعضها بعضاً فى الوقت الحاضر وفى أغلب بلدان الشرق الحديث ، وذلك حتى يمكن أن نهىء رأى العام لتلقى رسالة موحدة للاصلاح ، يؤمن بها ، وتعمل فئاته وأفراده على تحقيقها بوسائل متجانسة وبجهود متكاملة . وهكذا يبدو أن المشكلة الاجتماعية فى الشرق العربى ، وإن لم يكن اساسها

اختلاف الطبقات وتعدد هياكلها في الحال في جهات أخرى من العالم كالهند مثلاً ، فإن أساسها ذلك التفاوت بين « الأجيال » التي تعيش في وقت واحد ، ولكن بتقاليد أو بمقليات وثقافات متفاوتة ، ولا شك أن دراسة مدى ذلك التفاوت وتجديده ضروريان لتأتى خططنا للإصلاح الاجتماعى متسقة مع احتياجات هذا المجتمع المعقد التكوين ، ولئن نحن سلكنا هذه السبيل من لدراسة فستتجه خططنا بالضرورة أول ماتتجه نحو الحد من ذلك المدى وتضييقه ، لاسيما في ميدان الثقافة والتعليم وبث الروح الاجتماعية السليمة ، وغير ذلك من وسائل التقريب بين « الأجيال » ، على غرار ما يعمل غيرنا في التقريب بين « الطبقات » .

وهناك أمر ثالث نلاحظه ونسجله في تاريخنا الطويل . ذلك أن الشرق العربى امتاز بالاتصال الثقافى والحضارى الشامل بين مختلف أجزائه وأقطاره . وكثير من النظم التى نشأت في إحدى جهاته انتقلت إلى بقية أرجائه . فالبادية كثيراً ما أثرت بنظمها وتشريعاتها في أرض الحضرة والاستقرار . والمناطق الزراعية المستقرة كثيراً ما نفذت منها معالم المدنية وألوان الفكر والثقافة إلى قلب البادية . والجهات الداخلية كثيراً ما طردت عناصرها وسكانها وقذفت بهم إلى السواحل . والسواحل ذاتها كثيراً ما نفذت أهلها إلى جوف الجزيرة العربية ، يمدون الطرق ويمهدون للاتصال ، أو يسعون بالتجارة بين البحار المعتدلة في الشمال والبحار الدفيئة في الجنوب . لذلك كله فإن انتقال المؤثرات والنظم من جهة إلى أخرى في داخل نطاق الشرق العربى كان ظاهرة قديمة متجددة ، قد أثرت في تاريخنا الاجتماعى وكيفته وطبعته بطابع عام هو الذى يجمع اليوم بين أقطار الشرق العربى ، ويؤلف منها اقليما واحداً كبيراً من الوجهتين التاريخية والاجتماعية ، أو الثقافية على أقل تقدير . ولئن فرضت هذه الظاهرة على المشتغلين بالإصلاح الاجتماعى شيئاً ، فإنها تفرض التعاون في دراسة تلك التيارات الثقافية والمؤثرات الاجتماعية التى نفذت عبر الشرق العربى من جهة

الى أخرى ، والتي قربت بين أقطار هذا الشرق تقريباً يتحتم معه أن تنسق الجهود والمخطط عند ما نتناول هذا الشرق ومجتمعاته بالاصلاح . فضلاً عن أن هذا الشرق كان على الدوام إقليماً تتجاوب فيه الأصدا ، فما من حركة للاصلاح في أحد أقطاره أو إحدى جهاته إلا وكان لها شيء من الصدى في الجهة المجاورة أو المقابلة . كان هذا شأن الشرق في تاريخه القديم والوسيط ، وسيتبين هذا شأنه فيما نحن مقبلون عليه من أيام .

والأمر الرابع والآخر الذي نود أن نسجله عن تاريخنا الاجتماعى والثقافى العام هو أن أقليم الشرق العربى يقع برمته فى قلب العالم القديم ، ويحتل بأقطاره بقعة هامة عند التقاء قارات ثلاث لكل منها مكانتها فى تاريخ البشر ، وعند مفرق بحار تختلف فى أوضاعها وسكانها ، فمنها بحار الشمال التى تقع فى المنطقة المعتدلة وتبدأ بالبحر المتوسط ثم تتجه إلى ما وراءه فى بحار الغرب والشمال . ومنها بحار الجنوب والمنطقة الدفينة والحارة التى تبدأ بذراعين فى خليج فارس والبحر الأحمر وتتجه إلى بحر العرب والمحيط الهندى وما وراءه فى أقصى الشرق . ولذلك كله تعرض الشرق العربى فى تاريخه الحافل لتيارات وهجرات ومؤثرات حضارية وثقافية أتته من هضبة إيران وما وراءها فى بلاد الهند وتركستان ، ومن هضبة الأناضول وأرمينيا ، ومن البحر المتوسط وجزره وشواطئه اليونانية واللاتينية ، ومن شمال أفريقيا ، أو حتى من قلب أفريقيا السوداء . كما أتت أيضاً فى فترات معينة من بحار العرب الجنوبية وشواطئ المحيط الهندى . وقد أثرت تلك العوامل والتيارات الخارجية فى الشرق العربى بدرجات متفاوتة ، فتركزت فى بعض أطرافه ، ولكنها بلغت فى بعض الأحيان قلب الجزيرة الصحراوى ، وتغلقت خلاله من جانب إلى الآخر . وقد يكون مفيداً فيما نحن بصده أن نميز أهم مناطق الاحتكاك بالخارج ، ومنها العراق الذى اتصل فى تاريخه بهضبة إيران وكردستان وما وراءها وتأثر

بذلك في نظمه وحياة سكانه تأثيراً أدى إلى تعقيد تاريخه في أكثر من جانب واحد ، خصوصاً وأنه تلقى مؤثرات كثيرة أخرى عن طريق حدوده العربية الملاصقة لبادية الشام أو عن طريق الخليج الفارسي والبحر . ومن مناطق الاحتكاك . كذلك ساحل لبنان الذي يصح أن يعتبر من أهم مناطق الاحتكاك الثقافي وأشدّها طرافة بالنسبة للباحث . ففي هذه الشقة الجبلية الساحلية التقت حضارات البر وحضارات البحر ، وزاوج أهل هذا الساحل والجليل بين ألوان مختلفة من الثقافة بل ومن النظم . وظهر أثر ذلك التزاوج منذ أيام الفينيقيين الذين اتخذوا من هذا الساحل ومرافقه الصالحة مقرأ وقاعدة لنشروا منها ثقافة الشرق إلى الغرب ، ونقلوا إليها بعض ما كسبوا من احتكاكهم التجاري والفكري . كذلك تلقى هذا الساحل غير قليل من مؤثرات الفكر الأغريقي ثم الفكر اللاتيني بعد ذلك إلى جانب ما كان يتلقاه دائماً من ظهيره الاقليمي في داخل أرض سوريا والجزيرة ، بل وما كان يتلقاه من وقت لآخر من هضبة الأفاضول وبلاد الحثيين القدماء في الشمال . لذلك كله كان لبنان مثالا للجمع بين المؤثرات الثقافية والتوفيق بينها ، على نحو يعتبر أنموذجاً لما تسعى إليها الانسانية من مزاجه بين ألوان الفكر البشري . ولكن ترتب على ذلك أن أصبح هذا البلد على صغر حجمه جامعاً من حيث نظمه الاجتماعية واتجاهاته الثقافية ، ومن حيث تنوع ألوان الفكر ومذاهب الطوائف . ولا شك أن هذا مما يجعل أمر الدراسة التاريخية معقداً وعسيراً ، ولكن نجاح ما قد تتكشف عنه تلك الدراسة من خطط الإصلاح قد يكون في لبنان أكثر ضماناً منه في غيره من البلاد ، ذلك أن أهل هذا البلد قد طبعوا بحكم صلاتهم الواسعة على رحابة الفكر واتساع الأفق والاستعداد للاخذ بوسائل التجديد .

ومثال آخر من مناطق الاحتكاك الثقافي والاجتماعي في الشرق العربي هو مصر ، أرض الزاوية التي التقى عندها اليابس وافترق الماء . وقد قام تاريخ مصر

الطويل على الأخذ والعطاء، فتأثرت بالعالم المجاور بل والعالم البعيد وأثرت فيها، وظهرت المؤثرات الخارجية في مصر وتركزت في بعض حركاتها على وجه الخصوص . فعلى حافات الدلتا مثلا التقت نظم البداوة ونظم الاستقرار ، وعلى الساحل الشمالى ظهرت المؤثرات البحرية التى بدأت بالاتصال بالعالم الأفرقي ، ثم تجددت في العهد الحديث بالاتصال بالعالم الأوربي ، وتسربت تلك المؤثرات من الساحل إلى الداخل لاسيما في المدن حيث التقت ثقافة الغرب بثقافة الشرق . وحتى الريف المصرى الذى قد يبدو لأول وهلة بعيداً عن المؤثرات الاجنبية لم يكن في يوم من الأيام بمعزل عن تلك المؤثرات ، حتى في أيام الأفرقي والرومان . وها هو قد أخذ يشارك الآن في تلقي مؤثرات التجديد والاحتكاك بالعالم الخارجى احتكاكاً يمس حياة الريفيين وفكرهم مناسباً بالغا وعميقاً من بعض الوجوه . وظاهر أن دراسة مثل هذه المؤثرات في المجتمع المصرى لا تقل أهمية عن دراسة الأسس والمقومات الاصلية في البيئة المصرية ، وما كان لها من أثر في طبع الحياة والحضارة في مصر بطابعهما الخاص الذى ميزهما على مر الأيام .

تلك كلها أمور ومسائل عامة نلاحظها في تاريخ الشرق العربى ومختلف أقطاره . وهناك مسائل أخرى عديدة نستطيع أن نمجى في سردها وتبويبها ، ولكنها كلها تشهد بأن « الحاضر » في هذا الشرق لا يمكن أن ينفصل عن « الماضى » ، وبأن دراسة هذا الحاضر ونظمه دراسة عميقة لا يمكن أن تتم ولا أن تثمر إلا إذا عدنا بتلك النظم إلى أصولها الأولى ، وعند ذلك تكشف لنا الاوضاع الصحيحة لتلك النظم ، تتل على رسم خطط الاصلاح في بصيرة ونور . ومع ذلك فيحسن بنا أن نسجل هنا نتيجة مبدئية وصلت اليها تلك الدراسات لاسيما في مصر وبعض جهات العراق ، وهى نتيجة قابلة لشيء من التعديل بعد أن تتسع الدراسة وتزداد عمقا ، ولكنها على كل حال

تتبرر السبيل أمامنا إذا نحن أردنا أن نجيب رجبنا لخطة الإصلاح متمشياً مع
الأوضاع التاريخية والثقافية في بلدان الشرق العربي وفي بلد كصر او
كالمرافق بالذات .

وهذه النتيجة هي أن دراسة تاريخنا الاجتماعي والثقافي تتيح لنا ان
نعيز في خطط الإصلاح بين ما يتناول منها النظم « الأصلية » في البيئة المصرية ،
وما يتناول النظم « الدخيلة » عليها . فبعض النظم الاجتماعية في مصر أصيل في
بيئتها الطبيعية ، فيها نشأ وعلى مقوماتها استند وعاش خلال العصور . ومثل
هذه النظم عريق في القدم ، وقد يرجع بعضها إلى أعصر ما قبل التاريخ . ومن ذلك
ما يتصل بالحياة الريفية وأوضاعها القروية ، ومنها ما يتصل حتى بالمدن وحياة
مجتمعاتها المدنية . وإذا نحن درسنا فترات التحول الاجتماعي في تاريخنا
المصري الطويل فس نجد ان مثل هذه النظم الأصلية لا تقبل التحرير والتغيير
إلا في رفق وفي حدود معينة ، وهي على كل حال لا ترضخ للتحول السريع ولا
للثورة العنيفة . ولذلك ينبغي أن نرسم الخطط ليأتي اصلاحها عن طريق
التطور البطيء والتتبع الرقيق ، فضلاً عن أن بعضها قد يمثل مصدراً من
مصادر القوة والحيوية في حياة المجتمع ، مما يحسن معه الاحتفاظ به أو بعنه
وتقويته إن كان قد جرى عليه الزمن ، فالإصلاح كثيراً ما يقوم على إعادة البناء
بمثل ما يقوم على الانشاء والتجديد .

ومن أمثلة هذه النظم الأصلية ما أشرنا اليه من روح التضامن والتعاون
بين سكان القرية المصرية التي نمت في الأصل على كومة من التراب يتم اتون
أهل القرية جميعاً على رفعها فوق مستوى انفيضان ، كما يتعاونون في المحافظة
عليها وإقامة الجسور حول حياض الزراعة من حولها وترتيب المواصلات
المائية بين القرية وما جاورها إبان ارتفاع الماء وغير ذلك من المرافق التعاونية

التي عاشت بها القرية المصرية على الزمن آلاف السنين . وعندما جاء الرى الدائم وحل محل رى الحياض تغيرت الأوضاع ، ولم تعد هناك حاجة إلى أن تقام القرية فى مستوى أعلى من مستوى الأرض الزراعية ، بل لم تعد هناك حاجة إلى أن يتجمع السكان فى قرى كبيرة ، وفهر نظام « العزب » الصغيرة المتفرقة التي أشرنا إليها من قبل . وبذلك كله دخلت القرية المصرية الكبيرة فى دور من الانحلال يرجع فى أصله إلى زوال الدافع الأصلي إلى التعاون والتكاتف والتماسك بين سكان القرية الواحدة ، فانحللت الروابط واتضعف نظام الإدارة القروية وطفعت الإدارة المركزية العمامة عليه ، وظهرت على اللجنة مشكلة اجتماعية هي من أعصب ما تعرض له ريف مصر خلال تاريخه الطويل . وقد يكون طريق الإصلاح ، إذا ما نحن فهمنا علة الداء على هذا الوجه ، أن نعود إلى القرية فنعوضها عما فقدت من دوافع التعاون ، ونضع مشروعات قروية تدفع بأهل القرية الواحدة إلى التضامن والترابط والعمل المشترك فى إقامة مراكز اجتماعية للقرية مثلاً أو فى ردم البرك أو تحقيق مشروعات أو مرافق قروية مشتركة أو نحو ذلك . ويكون انجاز هذه الأعمال بمثابة رازع إلى الوحدة يقوم مقام ذلك الرازع الذي اختفى وتوارى بدخول نظام رى الدائم إلى مصر .

ثم مثال آخر للنظم الأصلية العريقة التي يصعب تغييرها تغييراً شاملاً وسريعاً ، والتي تحقق فى وجهها التشريعات والقوانين المستحدثة مهما اشتدت تلك هي العادات الجنائزية التي ترجع فى مصر إلى العهد الفرعونى أو حتى إلى ما سبقه من عهد ما قبل الامرات . ولقد حاول المصلحون أن يتناولوها عن طريق التشريع العنيف فلم ينجحوا فى ذلك الا بقدر يسير . ولعل من الطريف أن نذكر أن القضاء على هذه العادات الجنائزية لم يبلغ غاية النجاح حتى بين الفئة المثقفة والمستنيرة استنارة عالية فى مصر . وغاية ما حدث أن تلك العادات قد اتخذت

سورة مخففة ومهذبة ، فصارت نعيماً يطول في الجرائد على نحو لا يكاد يكون له مثيل في غير صحف مصر ، أو انقلبت إلى حفلات تأبين طويلة ومؤثرة ، هي في واقع الامر استمرار معدل للعادات الجنائزية التي جرى عليها شعب مصر خلال العصور .

كل هذا عن النظم الاصلية في البيئة المصرية . ولكن هناك نظماً أخرى كانت دخيلة عليها ومستعارة من الخارج . وهذه انما دخلت مصر في أوقات مختلفة ، وكثيراً ما حل بعضها محل بعض . واذا نحن رجعنا الى فترات التحول في تاريخنا المصري ، فالتناجد أن هذه النظم الدخيلة كان يسهل على المجتمع دائماً أن يغيرها أو أن يستبدل بعضها ببعض . ولذلك فالتناجد نستطيع ، إذ نرسم خطط الإصلاح الحديث ، أن نتناولها بالتجديد واثقين أن المجتمع يتقبل ذلك دون غشاضة أو ممانعة . وقد يكفي أن نذكر هنا من أمثلة هذه النظم حجاب المرأة ، فهو غريب عن البيئة المصرية ، ويكاد ألا يكون له أثر في البيئة الريفية . فلما بدأت حركة الإصلاح من هذه الناحية نجحت ، وكان نجاحها في صورة سريعة ظاهرة ، تكاد تشبه الثورة من بعض الوجوه . وكذلك الحال في بعض النظم المصرية المستحدثة ، فهي كلها يمكن التحوير والتعديل فيها في صور شاملة سريعة .

ولكننا قبل أن نختم يصح أن نشير الى أمثلة أخرى من بلاد كالعراق . وقد تبين من الدراسة الميدانية أن النظم الاصلية في العراق ، على العكس من مصر ، قليلة نسبياً ، ولا تتمثل بوجه غالب الا في بعض بقاع العراق الأدنى ، في أرض سومر القديمة وفي بلاد المستنقعات التي يصعب التوغل فيها واقتحامها بمجماعات ونظم جديده من الخارج . أما باقي العراق فتكاد تغلب عليه النظم الدخيلة والمستعارة من المناطق المجاورة . وربما كان مرجع ذلك الى ان

العراق يختلف عن مصر في أن الجهات المحيطة به ليست صحراوية قاحلة قليلة السكان كما هي الحال في صحارى مصر ، وإنما هي مناطق رعاة خرجت منها الهجرات بكثرة ، واستوطن أهلها بلاد العراق في موجات متلاحقة . ولكن الشيء الطريف أن مصادر الهجرة إلى العراق متعددة . فهناك بادية الشام وبلاد العرب وأهلها من الساميين في ثقافتهم ونظمهم الاجتماعية ، وهناك هضبة كردستان في الشمال وأهلها لهم ثقافتهم وحياتهم الخاصة ، ثم هناك هضبة إيران في الشرق ولأهلها نظمهم وتقاليدهم وتاريخهم الخاص . ولذلك فإن من يريد تتبع نظم العراق الدخيلة ، ومن يريد بصفة خاصة دراسة حياة القبائل البدوية والمستقرة استقراراً جزئياً ، سيجد أنها نظم معقدة متباينة بحسب الجهة التي نزحت منها كل قبيلة . ولا يمكن أن يتناول المصلح الاجتماعى مثل هذه النظم عن طريق وضع تشريعات عامة وشاملة تنطبق على جميع هذه الألوان من النظم القبلية في العراق . ولذلك كله فإن تجربة تحضير البدو وتوطينهم واستقرارهم تحتاج إلى دراسة وافية ومحلية لكل جهة يراد أن يتناولها الإصلاح في أرض العراق ، خارج المنطقة التي استقر بها السكان منذ أمد بعيد .

تلك كلها أمثلة ومختارات أردنا بها أن نكشف عن أهمية هذا الاتجاه الخاص في دراسة المجتمع قبل أن نعالج مشكلاته الاجتماعية أو نتصدى لتناولها بالإصلاح . وقد تبين لنا ، فيما أرجو ، كيف أن دراسة التاريخ الاجتماعى والحضارى العام للمجتمع فى منطقة كالشرق العربى هى ضرورية لفهم مايسوده الآن من نظم ، بعضها صالح وقوى ، وبعضها الآخر يكاد يتصدع امام ضغط الاحداث وتطورها فى عهدنا الحديث . وظاهر أن دراسة المجتمع واوضاعه التاريخية تعيننا فى تفهم الحالة الراهنة من جهة ، وفى رسم خطط الإصلاح على اساس من الاستنارة والتوجيه السليم من جهة ثانية . ذلك ان تلك الدراسة ترد النظم الى اصولها وتثير الحيل اماننا ، لاسيما اذا ما نحن عنيين بدراسة

فترات التحول والتغيير الاجتماعى فى الشرق وتاريخه . فقد لا يختلف حالنا الآن عما مر به الشرق فى بعض أدواره من تحول وتغير أمام اختلاف الظروف وضغط العوامل الخارجية التى أتته من العالم المجاور فى أحيان كثيرة ، ولتى أنه حتى من العالم السعيد فى بعض الأحيان .

إن محاولة الإصلاح الاجتماعى أمر خطير لا يجوز أن يكتفى فيه بمجرد النقل عن الغير ، أو الدراسة العارضة التى تتناول المظاهر والاعراض دون العمل والاسباب . وليس يكفى فى بلدان الشرق أن ندرس الحالة الراهنة ثم نضع الخطة لإصلاحها ، لأننا فى هذه الحالة قد لا نتمدى القشرة الى النواة ، وقد ينتهى الامر إلى نكسة تضعف الامل عند من يقومون على الإصلاح وتضعف الثقة عند من توضع الخطط لخدمتهم وإصلاح حالهم . ولذلك فقد لا يكون كثيراً أن نطالب فى الشرق بضرورة الاهتمام بدراسة الأوضاع التاريخية والثقافية لنظمنا الاجتماعية القديمة والمستحدثة ، وأن تكون تلك الدراسة أساساً لما يوضع للإصلاح من خطط .

ولعله لا يكون بعيداً ذلك اليوم الذى يظهر فيه إلى حيز الوجود معهد أو مكتب لدراسة هذه الأوضاع دراسة علمية دقيقة وعميقة ، تقوم عليها هيئة من الباحثين والمختصين ، وتشرف عليها إحدى الجامعات العلمية الحديثة فى مصر أو فى إحدى بلدان الشرق العربى ، أو تشرف عليها اللجنة الثقافية للجامعة العربية بالذات . وتكون هذه الدراسة تمهيداً طيباً لمشروعات الإصلاح .

ولئن نجح هذا المؤتمر فى إثارة الاهتمام فى الشرق العربى بهذه الدراسات العلمية العميقة وفى توجيه النظر إلى ضرورة الأخذ بأسباب التوسع فيها على نطاق أكرث شمولاً مما تم فى هذه البداية المتواضعة ، فإنه يكون قد أدى بعض رسالته ، وخطا خطوة علمية فى سبيل تحقيق الغرض من عقد هذه الحلقة من الدراسات الاجتماعية فى الشرق العربى .

إبراهيم مزيمه